منطقة الصباحية
الحسبة
ALHISBA.COM
أرض فضاء 600 م²
شارع واحد - داخلي
القيمة التقديرية للعقار كما في يوليو 2021
KD 223,000
Available on the App Store
Google Play

من استثماراتها بالبورصة .. في 7 أشهر

7 جهات حكومية كسبت 340 مليون دينار

سالم عبد الغفور

حققت 7 جهات حكومية تستثمر في بورصة الكويت مكاسب سوقية تجاوزت 340 مليون دينار، خلال الـ 7 أشهر الأولى من العام الحالي، لتعوض بذلك كامل خسارتها العام الماضي على وقع تداعيات أزمة كورونا. وقفزت حصة الجهات الحكومية في البورصة، البالغة نحو 9.7 % من إجمالي قيمة السوق إلى 3.4 مليارات دينار، وذلك على وقع ارتفاع القيمة السوقية لبورصة الكويت بنسبة 18.1 % من 32.2 مليار دينار إلى 39 ملياراً في الفترة من يناير إلى يوليو 2021.

■ القيمة السوقية لاستثمارات الجهات الحكومية قفزت إلى 3.4 مليارات دينار

■ غالبية صناديق الاستثمار تفوقت على مؤشرات السوق بعوائد بين 19.1 % و25.4 %

وفقاً لإحصائيات رسمية، تستحوذ الهيئة العامة للاستثمار على نحو 67.7 % من إجمالي قيمة استثمارات الجهات الحكومية، مقابل 12.2 % للأمانة العامة للأوقاف و17.7 % للهيئة العامة لشؤون القصر و0.9 % للمؤسسة العامة للتأمينات و0.7 % لمؤسسة البترول و0.8 % للخطوط الجوية الكويتية.

وكانت البورصة قد تعرضت لخسائر قياسية العام الماضي نتج عنها تبخر نحو 327 مليون دينار من القيمة السوقية لملكيات الجهات الحكومية المستثمرة فيها، وذلك على الرغم من زيادة نسبة ملكيتهم لتبلغ 9.7% في نهاية 2020.

وأشارت مصادر استثمارية إلى أن الانتعاش القياسي الذي تشهده بورصة الكويت، وزيادة السيولة اليومية المتداولة من 33.8 مليون دينار إلى 52.5 مليوناً منذ بداية السنة، بات مغرياً للاستثمارات المؤسسة محليا وعالمياً، لاسيما عقب الترقيات المتوالية للسوق على المؤشرات الدولية.

صناديق الاستثمار

من جهة أخرى، حققت صناديق الاستثمار المستثمرة في بورصة الكويت مكاسب تتراوح بين 12.1 % و25.5%، في حين تجاوزت عوائد 17 صندوقاً مؤشرات البورصة، التي بلغت 18.8% للسوق الأول و18.9 % للسوق العام منذ بداية العام. وتصدر صندوق كامكو الاستثماري قائمة الصناديق التقليدية الأكثر عوائد بنسبة 24.4 %، يليه صندوق الوطني للأسهم الكويتية بـ 24.1 %، وفرصة المالي 22.4 %، والمركز للاستثمار والتطوير 22.1 %، وصندوق الوطنية الاستثماري 22.1 %. في المقابل، تصدر صندوق المركز الإسلامي قائمة الصناديق الاسلامية الأكثر عوائد بنسبة 25.4 %، يليه الدرة الإسلامي 25.2 %، والفجر الإسلامي 23.7%، والكويت الاستثماري 22.4 % والدارج 19.5 %.

أداء صناديق الاستثمار في يوليو الماضي

نوع الصندوق	الصندوق	مدير الصندوق	أداء الشهر	الأداء منذ بداية العام
صناديق تقليدية	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	1.77 %	24.44 %
	صندوق الوطني للأسهم الكويتية	الوطني للاستثمار	2.48 %	24.17 %
	صندوق فرصة المالي	المركز المالي الكويتي	2.53 %	22.48 %
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	المركز المالي الكويتي	2.44 %	22.19 %
	صندوق الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	2.37 %	22.17 %
	صندوق الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال للإستثمار	2.66 %	21.87 %
	صندوق الساحل	الساحل للتنمية والإستثمار	2.20 %	21.47 %
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	المركز المالي الكويتي	2.51 %	21.26 %
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	3.31 %	20.76 %
	صندوق وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	1.68 %	19.83 %
	صندوق الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	1.99 %	19.80 %
	صندوق الرؤية	كميفك	1.70 %	18.60 %
	صندوق الوسم	الكويتية للتمويل و الاستثمار	2.12 %	13.36%
	صندوق ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	1.88 %	12.10 %
صناديق إسلامية	صندوق المركز الإسلامي	شكة المركز المالي الكويتي	2.47 %	25.48%
	صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	1.96 %	25.20 %
	صندوق الفجر الإسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	2.01 %	23.70 %
	صندوق الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	2.27 %	22.43 %
	صندوق الدارج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	1.26 %	19.50 %
	صندوق كاب كورب المحلي	كاب كورب للاستثمار	2.56 %	19.12 %
	صندوق الهدى الإسلامي	كميفك	1.40 %	18.30 %
	صندوق ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	3.48 %	17.15 %

تراجع كبير للعديد من المؤشرات.. في مقدمتها الإيرادات والإنفاق الرأسمالي

2020/ 2021.. عام الأوجاع للميزانية

ابراهيم محمد

للعام السابع على التوالي تعلن وزارة المالية عن تحقيق الميزانية العامة عجزاً محققاً بنحو 10.8 مليارات دينار، ليصل بذلك إجمالي العجز خلال السنوات السبع الأخيرة إلى ما يزيد على 35.3 مليار دينار، وتوضح أرقام الحساب الختامي للسنة المالية 2021/2020 تراجعاً كبيراً للعديد من المؤشرات، مثل الإيرادات، سواء كانت نفطية أو غيرها، والإنفاق الرأسمالي المخصص للمشروعات الحكومية، وفيما يلي أبرز الملاحظات المرصودة على أرقام الحساب الختامي:

■ الإغلاق الاقتصادي وراء تراجع الإيرادات غير النفطية

■ 35 مليار دينار عجز الموازنة المحقق في 7 سنوات

■ الإنفاق الرأسمالي ضحية تراجع مستويات السيولة

■ أزمة السيولة مستمرة في ظل غياب الدين العام

أولاً: الأكبر في التاريخ

«العجز المحقق هو الأكبر في تاريخ الكويت»، هكذا وصف وزير المالية خليفة حمادة عجز السنة المالية 2021/2020، حيث شهد زيادة نسبتها 174.8% عن العجز المحقق في السنة 2020/2019، الذي كان بحدود 3.9 مليارات دينار، ليصل بذلك إجمالي العجز المحقق خلال السنوات السبع الأخيرة نحو 35.3 مليار دينار، وهو الرقم المرشح للزيادة في حال عدم تنفيذ خطة إصلاح مالي واقتصادي شاملة تضمن السيطرة تنامي عجز الموازنة.

ثانياً: انخفاض الإيرادات

على الرغم من إعلان وزارة المالية في السنة الأولى للعجز (2015) عن خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي، تهدف في مجملها إلى تعظيم الإيرادات غير النفطية وصولاً إلى ميزانية معتدلة لا تعتمد كلياً على الإيرادات النفطية. وإذا كان من الطبيعي أن تنخفض الإيرادات النفطية المحصلة خلال السنة المالية بنسبة 42.8%، فإنه من غير الطبيعي استمرار تراجع الإيرادات غير النفطية البالغة 1.7 مليار دينار، الأمر الذي يكشف عن عدم قدرة الجهات الحكومية على تنمية موارد الإيرادات غير النفطية.

وأشارت مصادر ذات صلة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية وراء تراجع الإيرادات غير النفطية، انخفاض الرسوم والضرائب، خاصة مع إجراءات الإغلاق الاقتصادي التي صاحبت انتشار جائحة كورونا، والتي جعلت من الكويت صاحبة أطول فترة إغلاق عالمياً، مما أثر على جميع المناحي الاقتصادية للقطاع الخاص، والتي تعد المورد الرئيسي للإيرادات غير النفطية.

ثالثاً: تراجع الإنفاق على المشاريع

كشف الحساب الختامي عن استمرار تراجع الإنفاق الرأسمالي في الموازنة لمصلحة الإنفاق الجاري، حيث بلغ إجمالي المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية 2021/2020 نحو 1.9 مليار دينار، وذلك بنسبة تراجع كبيرة بلغت 27.5% عن مصروفات العام السابق البالغة 2.6 مليار دينار.

رابعاً: أزمة سيولة

استخدمت وزارة المالية خلال السنة الفائتة العديد من الطرق غير التقليدية للتعامل مع أزمة السيولة التي واجهت الميزانية، حيث بادرت بعمليات تبادل أصول ما بين صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، إضافة إلى تركيز عمليات الصرف على البنود الرئيسية الخاصة بالرواتب ومصروفات مواجهة كورونا. ومع استنفاذ سيولة صندوق الاحتياطي العام فقدت «المالية» أحد أسلحتها الرئيسية في مواجهة عجز الموازنة وانخفاض أسعار بيع النفط عن سعر التعادل، الأمر الذي يدفع بقانون الدين العام إلى الواجهة مجدداً للتغلّب على أزمة السيولة التي تواجهها.

«معهد التمويل»: لا تزال متأخرة عن دول الخليج في الإصلاحات الاقتصادية

عجز الكويت المالي سيبقى كبيراً في 2021

%3.4 النمو المتوقع للناتج المحلي غير النفطي في البلاد هذا العام

%10 ارتفاع أسعار المواد الغذائية في يونيو مقارنة مع العام الماضي

حسام علم الدين

توقع معهد التمويل الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي غير النفطي في الكويت الى 3.4% هذا العام، مدعوماً بتقدم البلاد في حملة التطعيم ضد فيروس كورونا وارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنفاق.

وأشار في تقريره إلى أن أسعار المواد الغذائية في الكويت ارتفعت 10% في يونيو مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي مدفوعة بارتفاع الأسعار دولياً.

ورغم انخفاض صادرات النفط، فإن الحساب الجاري زاد بشكل كبير في العام الماضي على خلفية ارتفاع دخل الاستثمار بشكل أساسي من استثمارات الصندوق السيادي المباشرة واستثمارات المحافظ في الخارج.

وزاد: إذ رجح توسع فائض الحساب الجاري في الكويت بشكل أكبر هذا العام بسبب ارتفاع صادرات النفط، فمن المتوقع ان يظل العجز المالي كبيراً (باستثناء دخل الاستثمار) في عام 2021، كما سيظل تمويل عجز الميزانية الكويتية يمثل تحدياً، حيث ما يزال مجلس الامة يعارض قانون اصدار السندات الدولية، رغم ان الدين الحكومي الكويتي هو الأدنى خليجياً، موضحاً ان الكويت ما تزال متأخرة عن دول الخليج في تنفيذ خطة إصلاحية متوسط الأجل لمعالجة عجز الاستدامة المالية وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

الاقتصادات الخليجية

وتوقع معهد التمويل تسارع تعافي الاقتصادات الخليجية في 2022 مع انحسار الجائحة وإتاحة التطعيمات على نطاق واسع وتخفيف منظمة «أوبك» وحلفائها لقيود إنتاج النفط، إلا أنه مع ذلك فإن التعافي الاقتصادي في المنطقة ليس مضموناً طالما أن شرائح سكانية خليجية ما تزال عرضة للفيروس وطفراته المحتملة، ورجح أن تنمو الاقتصادات الخليجية بنسبة 1.7% في 2021 و4.2% في 2022، موضحاً أن هناك مؤشرات (بما فيها مؤشر مديري المشتريات والائتمان الممنوح للقطاع الخاص) الى انتعاش قوي في القطاع الخاص، لا سيما في السعودية وقطر.

كما توقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الخليجي بـ5% في 2025 في حال انتهاء العمل بتخفيضات إنتاج «أوبك» وحلفائها بحلول منتصف العام المقبل، مشيراً إلى أن معدلات التطعيم الأسرع والمزيد من الإصلاحات الاقتصادية سيؤديان إلى تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي.

وقال المعهد: إن البنوك المركزية الخليجية ستحافظ على أسعار فائدة منخفضة من دون تغيير حتى نهاية 2022. ونتوقع أن يرتفع التضخم في المنطقة من 1% في 2020 إلى 2.3% في 2021 مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، ومع ذلك هناك تباين كبير للتضخم بين دول الخليج، حيث يبلغ متوسطه في السعودية 3.1% و0.2-% في الإمارات.

تمويل عجز الميزانية لا يزال يمثل تحدّياً مع استمرار معارضة «الدين العام»

توقعات بتسارع تعافي الاقتصادات الخليجية في 2022 مع انحسار الجائحة

توقعات الاقتصاد الكلي الرئيسية للكويت

المؤشر	2021	2022
الناتج المحلي الاسمي	128 مليار دولار	133 مليار دولار
نسبة تغير الناتج المحلي الحقيقي	%1.2	% 4
الناتج المحلي النفطي	%1.2-	% 4.6
الناتج المحلي غير النفطي	%3.4	% 3.4
متوسط معدل التضخم	%3.1	% 2.5
نسبة الديون الحكومية من الناتج المحلي الاجمالي	% 11	% 14
نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي	% 32.4	% 29.1
الاحتياطيات المالية الرسمية	57 مليار دولار	59 مليار دولار
اصول الصندوق السيادي	565 مليار دولار	562 مليار دولار
نسبة الرصيد المالي من الناتج المحلي الاجمالي	% 4.7	% 7.9
انتاج النفط	2.39 مليون برميل يوميا	2.49 مليون برميل يوميا

ونرجح ان يعوض الانخفاض المستمر في إيجارات المساكن (نظراً لزيادة معروضها) جزئياً ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل في دول خليجية.

ضبط الميزانية

وأوضح أن الموازنات الخليجية لعام 2021 تتوخى ضبط ميزانياتها العامة بشكل كبير، وتعتمد تعديلاتها المالية بشكل أساسي على التحسن الكبير للإيرادات غير النفطية من خلال إصلاحات ضريبية (في السعودية وعمان)، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، بما فيها تخفيضات في المشاريع غير الضرورية (في السعودية وقطر وعُمان).

وأضاف: في ظل افتراضنا لمتوسط أسعار برنت بـ67 دولاراً للبرميل مع تقشف مالي متواضع، فإننا نتوقع تقلص العجز المالي الكلي في الخليج من 8.5% في 2020 إلى 1% في 2021.

وأوضح أن أسعار تعادل النفط في الميزانيات الخليجية ستنخفض في العام الحالي، لا سيما في السعودية وعمان، بالتزامن مع التحسّن الكبير في الإيرادات غير النفطية وخطط التقشف وارتفاع أسعار النفط، مشيراً إلى أن السعودية وقطر والإمارات، التي تمتلك جميعها أصولاً أجنبية ضخمة، بوضع أفضل لاستيعاب الإنفاق المالي الإضافي على القطاعات الاجتماعية بشكل أكبر من البحرين وعُمان.

وتوقع المعهد زيادة فائض الحساب الجاري الخليجي المجمع من 20 مليار دولار في 2020 إلى 109 مليارات دولار في 2021، مضيفاً: تظهر بياناتنا أنه مقابل كل زيادة في سعر برميل النفط بقدر 10 دولارات ستزيد إيردات النفط والغاز بمقدار 40 مليار دولار في السعودية، و12 مليار دولار في الإمارات في 2021.

حافظت على أدائها الإيجابي خلال يوليو.. بالتزامن مع مكاسب «البورصة» وتخطي قيمتها السوقية 38 مليار دينار

صناديق الاستثمار في 2021.. أداء قوي ومكاسب تتخطى 25٪

■ «ثروة الإسلامي» الأعلى مكاسب خلال يوليو بـ 3,5٪.. تلاه «كامكو لمؤشر السوق الأول» بـ 3,3٪

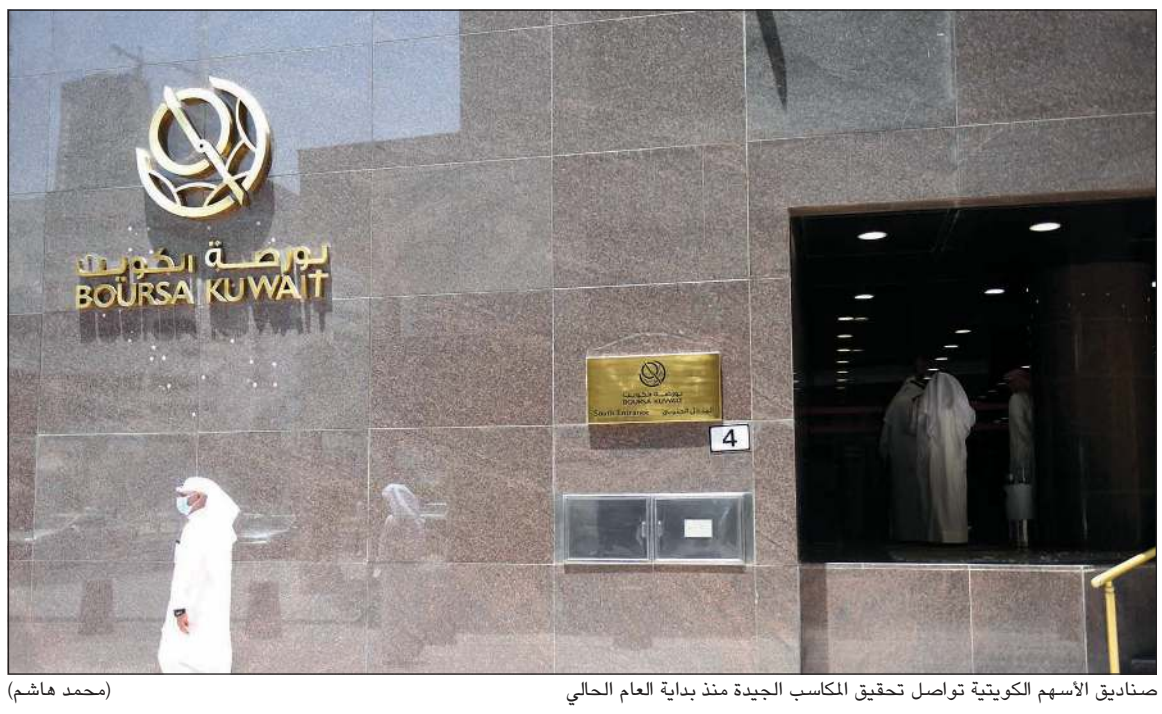

صناديق الأسهم الكويتية تواصل تحقيق المكاسب الجيدة منذ بداية العام الحالي (محمد هاشم)

شريف حمدي

حافظت صناديق الاستثمار على وتيرة الأداء الجيد منذ بداية العام تزامنا مع الأداء الإيجابي لبورصة الكويت الذي تشهده في المجمل منذ بداية العام الحالي، وهو ما تجلى في تحقيق المكاسب الجماعية للمؤشرات والمتغيرات على حد سواء وفي مقدمتها القيمة السوقية التي قفزت فوق مستوى 38 مليار دينار.

وبنهاية تعاملات يوليو الماضي، حققت جميع الصناديق الاستثمارية ببورصة الكويت مكاسب لافتة استكملت بها مسيرة أدائها الإيجابي والمكاسب الكبيرة التي حققتها منذ بداية العام.

ومع هذه الارتفاعات المتتالية، قفزت المكاسب المحققة لجميع الصناديق لتصل منذ بداية العام الحالي إلى 25,5٪ حققها صندوق المركز الإسلامي التابع لشركة المركز المالي الكويتي، فيما تصدر من الصناديق التقليدية منذ بداية العام صندوق كامكو الاستثماري المدار من كامكو إنفست بنسبة 24,4٪.

وبالعودة إلى أداء الصناديق الاستثمارية في الشهر الماضي، جاء صندوق ثروة الإسلامي التابع لشركة «ثروة للاستثمار» في الصدارة محققا 3,5٪ مكاسب، كما جاء صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول الذي يدار من قبل «كامكو إنفست» في الصدارة بالنسبة للصناديق التقليدية بمكاسب وصلت لـ 3,3٪.

وكان لافتا أن أداء هذين الصندوقين فقط هما الأعلى من أداء مؤشر السوق الأول بالبورصة خلال تعاملات يوليو الماضي، حيث حقق مؤشر السوق الذي يضم اكبر الشركات المدرجة 3,3٪، فيما جاء أداء باقي الصناديق أقل من هذا المستوى.

مكاسب جيدة

وبحسب إحصائية أعدتها «الأنباء»، فإن 22 صندوقا استثماريا محليا تستثمر في البورصة الكويتية، سجلت مكاسب خلال يوليو الماضي تراوحت بين 1,3٪ و3,5٪.

وفي صدارة الصناديق التقليدية، جاء صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول بنسبة 3,3٪ كما هو مذكور أعلاه، فيما جاء صندوق الأهلي الكويتي التابع لشركة أهلي كابيتال بنسبة ارتفاع 2,7٪، وتلاه صندوق فرصة المالي المدار من قبل شركة المركز المالي الكويتي بنسبة 2,5٪، ثم صندوق المركز للاستثمار والتطوير بنسبة 2,4٪.

كما حقق صندوق الوطني للأسهم الكويتية المدار من شركة الوطني للاستثمار ارتفاعا بنسبة 2,4٪.

وعلى مستوى أداء الصناديق الإسلامية، فجاء تاليا لصندوق ثروة الإسلامي الأعلى أداء خلال الشهر الماضي، صندوق كاب كورب المحلي المدار من شركة كاب كورب للاستثمار بنسبة 2,6٪، تلاه صندوق المركز الإسلامي المدار من شركة المركز المالي بنسبة 2,5٪، تلاه صندوق الكويت الاستثمار المدار من الشركة الكويتية للاستثمار بنسبة 2,3٪.

أداء صناديق الأسهم الكويتية خلال شهر يوليو ومنذ بداية 2021

الصندوق	مدير الصندوق	أداء شهر يوليو	الأداء منذ بداية 2021
الصناديق التقليدية			
صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	1,77٪	24,44٪
صندوق فرصة المالي	المركز	2,53٪	22,48٪
صندوق المركز للاستثمار والتطوير	المركز	2,44٪	22,19٪
صندوق الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	2,37٪	22,17٪
صندوق الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال للاستثمار	2,66٪	21,87٪
صندوق الساحل	الساحل للتنمية والاستثمار	2,20٪	21,47٪
صندوق المركز للعوائد الممتازة	المركز	2,51٪	21,26٪
صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	3,31٪	20,76٪
صندوق وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	1,68٪	19,83٪
صندوق الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	1,99٪	19,80٪
صندوق الرؤية	كميفك	1,70٪	18,60٪
صندوق الوسم	الكويتية للتمويل و الاستثمار	2,12٪	13,36٪
صندوق ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	1,88٪	12,10٪
الصناديق الإسلامية			
صندوق المركز الإسلامي	المركز	2,47٪	25,48٪
صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	1,96٪	25,20٪
صندوق الفجر الإسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	2,01٪	23,70٪
صندوق الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	2,27٪	22,43٪
صندوق الدارج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	1,26٪	19,50٪
صندوق كاب كورب المحلي	كاب كورب للاستثمار	2,56٪	19,12٪
صندوق الهدى الإسلامي	كميفك	1,40٪	18,30٪
صندوق ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	3,48٪	17,15٪

عيار 24 انخفض إلى 17,2 ديناراً.. وعيار 21 بلغ 15 ديناراً

انخفاض الذهب يجذب الكويتيين لشراء «المعدن النفيس»

انخفاض أسعار الذهب يشعل حماس الكثيرين لاقتناص الفرصة وشراء المعدن النفيس (زين علام)

باهي أحمد

يبدو أن تراجع أسعار الذهب خلال الأسبوع الجاري، حيث فقد المعدن الأصفر 2,2٪ من قيمته خلال جلسة واحده فقط، ما يعد أكبر هبوط يومي منذ يونيو الماضي، قد جذب الكثير من محبي المعدن النفيس لاقتناص فرصة تراجع سعره والإقبال على شرائه بالوقت الحالي، حيث يعد الهبوط الحالي خبر سار للكثيرين، بعد أن وصلت الأسعار إلى أرقام لم تكن في بال أكثر المتفائلين.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة سبائك رجب حامد لـ «الأنباء» أن سعر الأونصة هبط خلال يوم واحد فقط وهو الجمعة الماضية إلى 1760 دولارا مع تأثرها بنتائج تحليل سوق العمل الأميركي، مضيفا أنه مع افتتاح الأسواق الآسيوية أول أمس استمر سعر الذهب في الهبوط ليهوي ليصل إلى 1680 دولارا للأونصة، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدولار وتحسن الأسواق وارتفاع قيمة أذونات الخزانة مما دفع السيولة للتحرك من الملاذات الآمنة إلى الأسهم والعملات.

وأضاف حامد ان تفكير الفيدرالي برفع الفائدة وهبوط معدلات البطالة في السوق الأميركي من 5,9٪ إلى 5,4٪ أدى إلى هبوط أسعار الذهب وتحسن مستوى الدولار، حيث تحسن مستوى الدولار index من 92,1 إلى 92,8 مما يعني تحول معظم الاستثمارات التي كانت في الملاذات الآمنة إلى الدولار، كما ان النتائج الخاصة بحجم الوظائف الشاغرة والتي وصلت إلى 940 ألف وظيفة ساهمت في هبوط أسعار الذهب.

أكد أن الحركة الضعيفة استمرت على أسواق الذهب في الكويت والأغلبية كانت تراقب الأسعار انتظار لنهاية الأسبوع موعد صدور بيانات سوق العمل الأميركي لأنها ذات تأثير كبير على قيمة الأونصة وهذا ما حدث نهاية الأسبوع، حيث هبط سعر الغرام 500 فلس ليصل سعر عيار 24 مبلغ 17,200 دينار، وعيار 21 مبلغ 15 دينارا.

ومع هبوط الأسعار ظهرت هجمة شديدة بالأسواق على الشراء وانتعشت أسواق السبائك وأسواق المشغول واعتقد الجميع ان أسعار الذهب ستمر بموجة هبوط حاد ممكن تصل بالجرام دون 17 دينارا وبلغت قيمة الليرة 116 دينارا والعشرة تولة 2010 دنانير.

ولفت حامد إلى أن محلات السبائك والذهب الخام شهدت إقبالا كثيفا منذ مطلع الأسبوع الجاري نفذت معظم الكميات خلاله، كما أن الطلب الذي يتم على الذهب في الوقت الحالي للشراء يتم تسليمه للزبائن بعد تحديد فترة معينة بسبب الإقبال الكبير على الذهب الاستثماري من سبائك وتولات وليرات.

بدوره، قال مدير محل مجوهرات كنوز الشرق سيد رضا، أن الإقبال على الذهب الاستثماري كان كبيرا خلال الفترة الماضية بالتزامن مع هبوط أسعار الذهب، حيث لم يختلف السوق المحلي عن الأسواق العالمية بشكل كبير وهو ما يوضح كيفية الوعي الكبير التي باتت لدى المستثمرين المحليين او الجماهير بأهمية المعدن الأصفر واثباته مدى قوته في ظل الأزمات.

القرض الاستهلاكي لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب وبحد أقصى 25 ألف دينار ويسدد على 5 سنوات

تريد الحصول على قرض؟.. إليك الإجراءات والأوراق المطلوبة

أحمد مغربي

في إطار المنظومة الرقابية التي تستهدف تحصين القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، وانطلاقا من الاهتمام بموضوع الشمول المالي باعتباره من ركائز الاستقرار المالي، يولي بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لتنظيم علاقة البنوك المحلية بعملائها، وبشكل خاص حماية حقوق هؤلاء العملاء، وفي إطار هذه المنهجية فإن مجموعة التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي خلال هذه السنوات قد اشتملت على عديد من التعليمات والتوجيهات الى القطاع المصرفي والتي تهدف الى تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك الى مختلف العملاء وفي جميع القطاعات، والعمل على توفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق هؤلاء العملاء في إطار علاقة متوازنة توفر الحماية للقطاع المصرفي مع عدم تعريضه لمخاطر السمعة التي تنشأ في حالة عدم التزام البنوك بضوابط السلوك المهني المصرفي بما قد يؤثر سلبا على تعامل العملاء مع تلك البنوك.

ولعل درجة الشفافية العالية في منح القروض الاستهلاكية والإسكانية، والتي تشكل المدخل الأساسي لعدم إثقال كاهل المقترض والمحافظة على درجة انتظام عالية لهذه المحفظة، ظلت مستمرة وترسخت بشكل واضح أيضا في التعليمات المعدلة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شهر نوفمبر 2018 بشأن «قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية».

عقد القرض

تؤكد تعليمات منح القروض على الشفافية وذلك من خلال قيام الجهة المانحة للقرض بتوفير المعلومات اللازمة للمقترض قبل توقيعه العقد، وذلك بمنحه فترة مراجعة مدتها يوما عمل لاتخاذ قراره بالاقتراض من عدمه بشكل سليم ومتأن، ومن أهم هذه المعلومات جداول احصائية واضحة تبين للعميل قيمة أقساط القرض وعددها والفوائد التي سيتم تحصيلها حتى نهاية التعاقد، وتؤكد التعليمات أيضا على الجهة المانحة ضرورة دراسة الوضع الائتماني للعميل والوقوف على الغرض من القرض أو التمويل المطلوب ومدى حاجة العميل الى هذا القرض أو التمويل، وتقديم المشورة المالية للعملاء ـ سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل ـ والوقوف على طبيعة التزاماتهم وإيضاح مخاطر زيادة الالتزامات عليهم خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم بسبب تغير العمل أو التقاعد.

وفيما يخص أنواع القروض وعمليات التمويل مقابل صافي الراتب الشهري، فقد قصرت التعليمات الصادرة في نوفمبر 2018 بشأن أسس وقواعد منح البنوك وشركات الاستثمار القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الاسكانية)، فقد وضع «المركزي» حدودا قصوى للقرض الاستهلاكي وهو عدم تجاوز مبلغ القرض والتمويل الاستهلاكي الذي يمنح للعميل الواحد 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبحد أقصى 25 ألف دينار، ويسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات.

■ قرض التمويل الإسكاني للمواطنين لا يتجاوز 70 ألف دينار ويُسدد على 15 عاماً

■ 95 ألف دينار الحد الأقصى للمواطن في الحصول على قرض استهلاكي وإسكاني

وبالنسبة لقرض التمويل الاسكاني فيجب ألا يتجاوز مبلغ القرض الذي يمنح للعميل الواحد 70 ألف دينار، ويسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تتجاوز 15 سنة، وبهذا يكون الحد الاقصى لما يمكن أن يحصل عليه العميل من قروض وتمويل استهلاكي وإسكاني 95 ألف دينار شريطة ألا تتجاوز نسبة جميع الأقساط الشهرية المترتبة على العميل 40٪ من صافي الراتب للموظفين و30٪ للمتقاعدين.

قواعد منح القروض

وبموجب التعليمات الصادرة عن «المركزي» في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، فإن الجهة المانحة تلتزم بوضع سياسات ائتمانية وإجراءات عمل واضحة ومعتمدة من مجلس إدارتها لمنح القروض وعمليات التمويل الاستهلاكية والاسكانية ووفقا للقواعد والأعراف الائتمانية المستقرة. وتتضمن المستندات المطلوبة للحصول على القرض والتمويل ما يلي:

1ـ شهادة راتب العميل ـ رسمية وأصلية ـ من الجهة التي يعمل بها تتضمن تفاصيل راتبه الشهري وجميع الاستقطاعات الشهرية.

2ـ تعهد العميل بتقديم كل المستندات التي تطلبها الجهة المانحة.

3ـ بيان موقع من العميل برصيد القروض والتمويل الذي حصل عليه العميل من جميع الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وجميع الالتزامات المستمرة الأخرى (مثل أوامر الدفع الشهرية وأقساط التأجير التمويل أو التشغيلي... إلخ).

4ـ صورة من البطاقة المدنية سارية الصلاحية.

5ـ الحصول على تفويض العميل للاستعلام من شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ـCi Net) عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن بطاقات الائتمان وبيانات القروض والتمويل الاستهلاكية والإسكاني التي حصل عليها من الجهات المانحة وكل الالتزامات الاخرى على العميل تجاه الجهات الأخرى وفقا للمعلومات المتوافرة لدى الشركة المذكورة، وذلك للتحقق من صحة ما أفاد به العميل بشأن حجم التزاماته المالية، وللتأكد من عدم تجاوز مجموع الأقساط الشهرية الحد الاقصى المقرر في هذه التعليمات.

تجدر الاشارة الى انه يمكن للمتقاعد أن يحصل على قروض وتمويل استهلاكية في حالة الالتزام بالشروط المقررة في التعليمات، والتي من ضمنها ألا تتجاوز نسبة الأقساط الشهرية المترتبة على المتقاعدين 30٪ من صافي الراتب التقاعدي.

كيفية الحصول على أكثر من قرض

وفقا لما تضمنته التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، فإن يجوز للعميل الواحد الحصول على قروض وتمويل استهلاكي وإسكاني من أكثر من جهة، شريطة ما يلي:

1ـ ألا يتجاوز إجمالي القروض والتمويل الاستهلاكي والاسكاني التي يحصل عليها العميل من كافة الجهات عن الحدود القصوى المقررة في التعليمات بالنسبة لمبلغ القرض والتمويل الاستهلاكي الذي يمنح للعميل الواحد عن 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل، وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي، ومبلغ القرض والتمويل الاسكاني الذي يمنح للعميل الواحد عن 70 ألف دينار.

2ـ لا تتجاوز نسبة إجمالي الاقساط الشهرية للقروض والتمويل الاستهلاكي والاسكاني والارصدة المدينة الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان الى صافي راتب العميل نسبة 40٪ للموظفين، و30٪ للمتقاعدين.

أنواع القروض

القرض والتمويل الاستهلاكي: هو قرض وتمويل شخصي متوسط الأجل لا تتجاوز مدته خمس سنوات، يقدم للعميل بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية.

القرض والتمويل الاسكاني: هو قرض وتمويل شخصي طويل الاجل لا تتجاوز مدته 15 سنة، يقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص.

الدينار الكويتي	1 KD
3.322	
2.836	
2.399	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
6.596	7.189	5.430

أداء قوي لصناديق الاستثمار خلال 7 أشهر

17 منها تفوقت على أداء مؤشر بورصة الكويت حتى نهاية يوليو

محمد الإتربي

حققت الصناديق الكويتية التقليدية والإسلامية أداء إيجابياً من بداية العام حتى نهاية يوليو الماضي، وأطفأت بعض الصناديق ذات الأداء السلبي كل الخسائر وتحولت للربح.

وحقق صندوق "كامكو" الاستثماري أعلى أداء على صعيد الصناديق التقليدية بعائد 24.44 في المئة من بداية العام وحتى نهاية يوليو الماضي.

وتراوح أداء الصناديق التقليدية بين 12.10 في المئة لصندوق ثروة للاستثمار و24.4 في المئة لصندوق "كامكو" الاستثماري .

فيما جاء أداء الصناديق الاسلامية تنافسياً وتراوح الأداء بين 17.15 في المئة لصندوق ثروة الإسلامي و25.48 في المئة لصندوق المركز الإسلامي.

ويشهد السوق من بداية العام أداء قوياً ومميزاً بفضل تحسن أداء الكثير من الشركات في الربع الأول والربع الثاني بعد الانفتاح الاقتصادي التدريجي وتخفيف القيود، إضافة إلى تحسن مستويات النفط نسبياً.

وجدير ذكره أن شريحة الأسهم القيادية والممتازة هي الأكثر استهدافاً من جانب الصناديق، وهي التي استأثرت بأكبر قدر من السيولة، التي تدفقت على البورصة من المستثمرين الأجانب أو المؤسسين المحليين.

وفي خط موازٍ، حققت العديد من الشركات والأسهم المضاربية أداء مميزاً نتيجة تحسن أداء بعضها، أو قيام كبار الملاك فيها بتحريك نسب الملكية والقيام بدور صانع سوق.

وعلى صعيد أداء بورصة الكويت، فقد شهدت نمواً للشهر الخامس على التوالي في يوليو 2021 وكان مؤشر "رئيسي 50" هو الأفضل أداء على أساس شهري في يوليو 2021 بتسجيله مكاسب بنسبة 3.6 في المئة، تبعه مؤشر السوق الأول بنمو بلغت نسبته 3.3 في المئة، ثم مؤشر السوق الرئيسي الذي ارتفع بنسبة 2.3 في المئة.

وبلغت مكاسب مؤشر السوق العام 3.0 في المئة، إذ ساهمت المكاسب الشهرية، التي سجلتها البورصة خلال شهر يوليو 2021 في تعزيز المكاسب منذ بداية عام 2021 حتى تاريخه، لتصبح بذلك ثالث أفضل الأسواق أداء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية العام بنمو بلغ نسبته 18.7 في المئة.

أداء الصناديق المحلية من بداية العام حتى نهاية يوليو

نوع الصندوق	الصندوق	مدير الصندوق	أداء الشهر	الأداء منذ بداية العام
صناديق تقليدية	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	%1.77	%24.44
	صندوق فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي	%2.53	%22.48
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي	%2.44	%22.19
	صندوق الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	%2.37	%22.17
	صندوق الأهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للاستثمار	%2.66	%21.87
	صندوق الساحل	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	%2.20	%21.47
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي	%2.51	%21.26
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	%3.31	%20.76
	صندوق وفرة	شركة وفرة للاستثمار الدولي	%1.68	%19.83
	صندوق الرائد للاستثمار	الشركة الكويتية للاستثمار	%1.99	%19.80
	صندوق الرؤية	كميفك	%1.70	%18.60
	صندوق الوسم	الشركة الكويتية للتمويل و الاستثمار	%2.12	%13.36
	صندوق ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	%1.88	%12.10
صناديق إسلامية	صندوق المركز الإسلامي	شركة المركز المالي الكويتي	%2.47	%25.48
	صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	%1.96	%25.20
	صندوق الفجر الإسلامي	شركة وفرة للاستثمار الدولي	%2.01	%23.70
	صندوق الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	%2.27	%22.43
	صندوق الدارج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	%1.26	%19.50
	صندوق كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	%2.56	%19.12
	صندوق الهدى الإسلامي	كميفك	%1.40	%18.30
	صندوق ثروة الإسلامي شركة ثروة للاستثمار	%3.48	%17.15	

بدر العجيل عضواً منتدباً بالوكالة لهيئة الاستثمار

بدر العجيل

محمد الإتربي

تم تكليف بدر العجيل، المدير التنفيذي لقطاع الاحتياطي العام في الهيئة العامة للاستثمار، القيام بأعمال ومهام العضو المنتدب حتى إشعار آخر.

ووفق مصادر معنية، اعتذر عدد من أعضاء مجلس إدارة الهيئة عن عدم تولي المنصب، لأسباب متعددة.

ووفقاً لتركيبة الأعضاء، من المحتمل أن تطول فترة بقاء المنصب تحت الإدارة بالوكالة، لحين حل تلك المعضلة.

وبحسب مصادر، سيمارس العجيل مهامه في منصب العضو المنتدب بشكل كامل وغير منقوص، خصوصا أن ذلك المنصب يُعد من أهم المناصب في هيكل الهيئة، ويطمئن مجلس الإدارة لقيادة العجيل، الذي يُعد من قيادات الهيئة الذي شغل مناصب عديدة على مدار عقود.

«وحدة التحريات» أمام تحدي إنقاذ سمعة الكويت المالية

إعادة تعيين الهارون بارقة أمل تتطلب إصلاحات تنفيذية

حصة المطيري

تعدّ وحدة التحريات المالية الكويتية من أهم الجهات الحكومية، لأنها معنية بالمحافظة على نظافة القطاع المالي والمصرفي ونزاهته، وحمايته من الجرائم والأنشطة الاقتصادية غير القانونية مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومختلف الأنشطة المشبوهة.

فعلياً، باشرت الوحدة عملها نهاية شهر يونيو 2014 بعد إنشاء الوحدة الكويتية بموجب القانون رقم "106" لسنة 2013 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قبل أن يصدر قرار مجلس الوزراء رقم "1532" لسنة 2013 المعني بتنظيم أعمال الوحدة وتحديد تبعيتها.

ومن الواضح أن الكويت متأخرة بإنشاء وحدة التحريات المالية مقارنة بدول الخليج الأخرى، مما يطرح تساؤلاً إن كنا سنواجه تأخيراً إضافياً في تطوير أساليب التحريات لتواكب العولمة وتطور أساليب غاسلي الأموال والجرائم المالية غير المشروعة؟

التحدي كبير اليوم على وحدة التحريات؛ فبعد المشاكل والجرائم المثارة أخيراً كعمليات غسل أموال مشاهير السوشيال ميديا وقضايا الصندوق الماليزي وغيرها من الجرائم، عادت بوادر إصلاح الوحدة بقدر معين من الجدية بعد إعادة تعيين باسل الهارون رئيساً للوحدة، وهو الذي تم تعينه في سنة 2018 وقدم استقالته بعد أسبوعين من توليه المنصب؛ بسبب التدخل في عمله، ومنذ ذلك الوقت ظلت الوحدة بلا رئيس أصيل حتى تمت إعادة تعيين الهارون رئيساً للوحدة.

ولئلا يكون في الأمر مبالغة، فإن إعادة تعيين الهارون تعتبر بداية بارقة أمل في الإصلاح، لكن ذلك يستوجب اتخاذ خطوات تنفيذية تطور من آليات عمل الوحدة وتجعلها قادرة على القيام بأعمالها بشفافية وكفاءة.

هناك العديد من الملفات المفتوحة، وعلى وحدة التحريات المالية مسؤولية التعامل معها بالطريقة الصحيحة والسليمة، ففي سنة 2018 أحالت وحدة التحريات المالية 38 حالة للنيابة العامة من 110 حالات عن جرائم غسل الأموال، ومازالت هذه الحالات غير واضحة ولا معلوم إلى أين وصلت وما هي نهايتها.

هذا يقودنا إلى مسألة الشفافية في الكويت، على الرغم من أن البلاد حققت تقدماً ملحوظاً في ترتيبها بمؤشر مدركات الفساد لعام 2020 وتقدمت درجتين عن ترتيبها بالمؤشر لعام 2019.

ومع ذلك، فإن الكويت مازالت بعيدة عن مستوى جيد للشفافية، ومازال أمامنا طريق مليء بالفاسدين، وقد جاءت الكويت في المرتبة 78 عالمياً بين 180 دولة في المؤشر.

ويجب أيضاً أن تهتم الوحدة بتطوير أعمال وكفاءة موظفيها عبر الدورات

والبرامج التأهيلية لمواكبة آخر تطورات عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من العمليات المالية المشبوهة.

دائماً ما يتم تشويه سمعة الكويت من الفاسدين في جميع المجالات، لكننا أمام حساسية عالية في المجال المالي والمصرفي، فالحكومة هي من تشوه سمعة الكويت عالمياً إذ إن سكوتها عن العمليات المالية المشبوهة أثر على الكويت بطريقة مباشرة وجعل ذلك من البيئة الاستثمارية طاردة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، وربما تصل إلى مطالبات بغرامات وتعويضات على الكويت ومؤسساتها المالية والمصرفية.

«التأديب» يغرم «المنار» و«مجموعة الأوراق»

أعلنت هيئة أسواق المال صدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة أمس، ضد شركة المنار للتمويل والإجارة لمخالفتها حوكمة الشركات، وتوقيع مخالفة بمبلغ ألفي دينار.

وانتهى منطوق القرار إلى إدانة المذكورة لمخالفتها حكم المادة (3– 5) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما، إذ ثبت للهيئة وجود تفويض من مجلس إدارة الشركة للمدير العام غير محدد المدة وفقاً لمحضر مجلس الإدارة رقم (30) المؤرخ 2010/4/7، وتضمن في بنوده: "تفويض المدير العام بإصدار وتعديل جميع اللوائح والأدلة التي تحوي إجراءات وسياسات تنظيمية، ومنح المدير العام صلاحيات رئيس مجلس الإدارة القابلة للتفويض والواردة في اللائحة الداخلية ومنحه صلاحية تفويضها لمن يراه مناسبا بقدر حاجة العمل".

وأعلنت هيئة أسواق المال صدور قرار مجلس تأديب ضد شركة مجموعة الأوراق المالية بتغريمها 8 آلاف دينار، لمخالفاتها المواد من الكتاب السابع أموال العملاء وأصولهم.

وأرجع القرار ذلك إلى قيام الشركة بتاريخ 2020/11/3 بتحويل مبلغ قدره 375 ألف دينار من الحساب البنكي الخاص بعملاء المحافظ إلى الحساب البنكي الخاص بالشركة، دون أن تقدم ما يثبت أحقيتها بتلك الأموال، ولعدم قيامها بالاحتفاظ بسجلات تبين سبب عدم تطابق الرصيد النقدي لمحافظ العملاء في سجلات الشركة مع الأرصدة النقدية لمحافظ العملاء المودعة لدى البنك والرصيد النقدي لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وأيضاً لعدم قيام الشركة بإخطار بعض عملاء المحافظ لدى الشركة، من واقع عينة العملاء، التي تم الاطلاع عليها خلال فترة التفتيش بالأمور المتعلقة بالأوراق المالية التي يمتلكونها.

كما لم تقم لجنة الترشيحات والمكافآت لدى الشركة بما يلي:

1- تضمين نظام المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة وبشكل خاص ما يرتبط بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2- عدم التزامها بذكر تفصيل المكافآت الممنوحة الإدارة التنفيذية سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، والاكتفاء بذكر إجماليات المبالغ التي تم منحها، بالتقرير المعروض على الجمعية العامة للسنة المنتهية 2020/03/31، وأيضاً لعدم قيام الشركة بتفسير أو تبرير سبب عدم التزامها بما جاء في المادة المذكورة في تقرير الحوكمة المرسل إلى الهيئة والذي تم عرضه على الجمعية العامة، كما هو مطلوب في المادة (1-1) من الكتاب المشار إليه، وتقضي بأنه: في حال عدم التزام أي شركة بأي من القواعد، فإنه يتعين على الشركة تحديد القاعدة والمبدأ الذي لم يتم الالتزام به وتضمين ذلك بالتفصيل في تقرير الحوكمة مع بيان الأسباب من وراء عدم التقيد، وذلك كله دون الإخلال بالأحكام والنصوص الملزمة، التي جاءت في القانون وفي هذه اللائحة أو أي قانون أو لائحة أو قواعد أو تعليمات أو قرارات أخرى.

وتضمن القرار إيقاع العقوبة التالية:"أولاً: بتغريم الشركة المخالفة مبلغ خمسة آلاف دينار وبجعلها غرامة مستمرة شهرياً اعتباراً من 2021/10/1 حتى تمام تصويب المخالفة عما أسند إليها في المخالفة الأولى. ثانياً: بتغريم الشركة المخالفة مبلغ ألف دينار عن كل مخالفة من المخالفات الأخرى المسندة إليها".

أخبار الشركات

6.4 ملايين دينار أرباح «شمال الزور» في النصف الأول

حققت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه صافي ربح قدره 6.4 ملايين دينار لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل تحقيقها 5.9 ملايين للأشهر الستة المقارنة.

1.8 مليون دينار أرباح «وربة للتأمين»

كشفت البيانات المالية لشركة وربة للتأمين تحقيقها أرباحاً بلغت 1.8 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مقابل مع 1.04 مليون خلال الأشهر الستة المقارنة.

2.1 مليون دينار مكاسب «قيوين أ»

حققت شركة أم القيوين للاستثمارات العامة صافي ربح قدره 2.1 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل أرباح بلغت 89.3 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

387 ألف دينار خسائر «أسمنت» بالنصف الأول

أظهرت البيانات المالية لشركة أسمنت الكويت تكبدها خسائر 387 ألف دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل خسائر 13.7 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المقارنة من العام الماضي.

«المباني» تربح 26.4 مليون دينار في 6 أشهر

بلغت أرباح شركة المباني 26.45 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل أرباح بلغت 1.5 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المقارنة.

«الشارقة» تخسر 403.5 آلاف دينار

تكبدت شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية صافي خسائر 403.5 آلاف دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل خسائر بلغت 2.02 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المقارنة.

«أسمنت أبيض» تحقق 1.16 مليون دينار أرباحاً

أظهرت البيانات المالية لشركة رأس الخيمة لصناعة الأسمنت الأبيض والمواد الانشائية عن تحقيقها صافي أرباح قدرها 1.16 مليون دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل خسائر قدرها 70.2 ألفا خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«أجيليتي» تفصح عن تطورات استثمارها في «الريم مول»

أفادت شركة أجيليتي للمخازن العمومية بخصوص الاستثمار في مشروع الريم مول عن زيادة في قيمة الدين القابل للتحويل الى شركة الفروانية للتطوير العقاري (الفروانية)، وهي الشركة المسؤولة عن تطوير "الريم مول" في أبوظبي، والمعلن عنها سابقاً، والتي كانت 144.5 مليون دينار كويتي، بـ 16 مليون دينار.

وأوضحت "أجيليتي" انه سيتم استثمار هذا المبلغ من خلال شركة يوباك وهي تابعة لـ "أجيليتي" والتي تم منحها تسهيلات قصيرة الاجل بـ 16 مليون دينار الى ان تقوم "يوباك" بزيادة رأس المال لتغطية هذه المتطلبات، اما قيمة الاستثمار في رأسمال الشركة فستبقى على ما هي عليه حسب الافصاح السابق 13.4 مليون دينار.

... والمفوضية الأوروبية توافق على صفقة DSV

وفي إفصاح آخر للشركة، وافقت المفوضية الأوروبية على صفقة DSV من منظور تنظيم الاندماج، إذ تعتبر هذه الموافقة احدى المصادقات المختلفة من الجهات الرقابية والمطلوبة لإتمام صفقة DSV، وعليه ستقوم "أجيليتي" بالافصاح فور الانتهاء من إتمام الصفقة.

«أعيان» تنتهي من رفع الرهونات بالتسوية النهائية لمديونية

كشفت شركة أعيان للإجارة والاستثمار عن آخر تطورات طلب التسوية النهائية لمديونية الشركة، واستكمال إجراءات تلك التسوية مع دائني "أعيان".

وقالت "أعيان"، في بيان للبورصة، إنه تم الانتهاء من رفع الرهونات عن مجموعة من الأصول التي كانت مرهونة، وفقاً لعقد المرابحة الموقع بين الشركة ودائنيها، موضحة أن المعلومة الجوهرية السابقة لا يوجد لها أثر على المركز المالي للشركة.

7.2 ملايين دينار أرباح «ميزان القابضة» في النصف الأول

أعلنت شركة ميزان القابضة، أمس، نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2021 وأظهرت تحقيقها إيرادات بواقع 134 مليون دينار، بانخفاض 0.2 في المئة وأرباحاً تشغيلية بواقع 10 ملايين دينار، بانخفاض 11.9 في المئة. كما أظهرت النتائج تحقيق الشركة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغت 14.3 مليون دينار بانخفاض 9 في المئة، في حين بلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 7.2 ملايين دينار، بانخفاض 10.9 في المئة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للشركة محمد جاسم الوزان، في تصريح صحافي أمس، إنه "في النصف الأول من العام، رأينا تعافياً كبيراً من القطاعات والأسواق، التي نعمل بها، فعلى سبيل المثال نما نشاط الشركة في الإمارات بنسبة 19.6 في المئة، وفي السعودية بنسبة 10 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

«هيئة الأسواق» توافق على إدراج «لاند العقارية»

وافقت هيئة أسواق المال على إدراج أسهم شركة لاند المتحدة العقارية في بورصة الكويت للأوراق المالية (السوق الرئيسي). وقالت البورصة، في بيان على موقعها الرسمي، إن طلب إدراج "لاند العقارية" في البورصة تم تقديمه للهيئة من شركة المسار للإجارة والاستثمار (بصفتها مستشار الإدراج). وأوضحت البورصة أن الهيئة قالت في كتابها، إنه يجب على "لاند العقارية" الالتزام بتطبيق الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وقواعد البورصة.

إعادة تداول أسهم «مراكز»

أعلنت بورصة الكويت للأوراق المالية إعادة تداول أسهم شركة مراكز التجارة العقارية (مراكز) اليوم 11-08-2021، وذلك بعد انتهاء فترة إيقاف سهم الشركة عن التداول خمسة أيام بناءً على قرار لجنة النظر في المخالفات بالبورصة.

«الامتياز» ربحت 3.6 ملايين دينار خلال 6 أشهر

حققت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية ارباحا بلغت 3.6 ملايين دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل خسائر تقدر بـ 13.9 مليونا خلال فترة نفسها من عام 2020.

12.6 ألف دينار خسائر «أولى تكافل»

أظهرت البيانات المالية لشركة الأولى للتأمين التكافلي خسائر بلغت 12.6 ألف دينار، خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2021، مقابل خسائر بلغت 4.7 ملايين دينار خلال فترة المقارنة من عام 2020.

661.4 ألف دينار صافي أرباح «الخصوصية»

حققت شركة مجموعة الخصوصية القابضة صافي ربح بلغ 661.4 ألف دينار خلال فترة الأشهر الستة المنتهية في 31 يونيو 2021، مقابل تحقيقها أرباحا بلغت 320.5 ألفا خلال ذات الفترة المقارنة.

«عربي»: خلافنا مع إدارة «الضمان الصحي» ليس وليد اللحظة

أحاطت شركة مجموعة عربي القابضة، أن ما تم تداوله حول تعيين شركة مستشفيات الضمان الصحي لـ "المركز المالي الكويتي" مستشارا ماليا لادارة عملية المزاد الخاص بحصة "عربي" في "الضمان الصحي"، وان ما تم تداوله في الصحف ما هو الا فصل من فصول الخلاف المثار بين "عربي" الشريك الاستراتيجي والاطراف المعنية بإدارة "الضمان".

وأضافت "عربي"، لعل هذا الخلاف الحاصل بين الشركات سالفة الذكر ليس وليد اللحظة، فـ "عربي" قد ترى أن خلافها مبني على أسس قانونية منذ أعوام عدة، آملة وواثقة في قضاء الكويت العادل أن ينصرها في موقفها.

أما بشأن الخبر المتداول بشأن أن الاجراءات المتخذة من الهيئة العامة للاستثمار مستمرة رغم أن الشركة لها نزاع قائم بالمحكمة حول قضيتين اساسيتين قد تم الافصاح عنهما، فأشارت إلى أنه كان حريا أن تنتظر "الضمان الصحي" كلمة القضاء العادل لما فيه من مخاطرة على المستثمر حسن النية، وعدم خلط الاوراق على المستفيدين، علماً بأن قرار الموافقة على البيع قد تم بموجب قرار اداري صادر من هيئة الاسواق وقد تم الطعن فيه.

وأحاطت "عربي" الشريك الاستراتيجي مساهميها بأن الشركة لن تكف عن المطالبة بحقها وحق مساهميها، وأنها مستمرة في جميع الاجراءات القانونية لحفظ تلك الحقوق مع الثقة في قضاء الكويت العادل، مبينة انه سيتم الافصاح عن أي اثر طبقا لسير الاجراءات.